

الى السيد وزير الداخلية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

تسوية الوضعية الإدارية والمهنية لخريجي مراكز تكوين الأطر الإدارية والتقنية العاملة بالجماعات الترابية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

السيد الوزير المحترم؛
تلعب الموارد البشرية بالجماعات الترابية، خاصة فئة الكتاب الإداريين خريجي مراكز تكوين الأطر الإدارية والتقنية، والتي تتوفر على شهادة كاتب إداري، في تخصصات مختلفة، لا سيما تخصصات الحالة المدنية والمالية المحلية وتسيير شؤون الموظفين والإدارة العامة وغيرها من التخصصات، في دعم ومواكبة الجماعات الترابية، في ممارسة اختصاصاتها ومهامها وتنزيل أحكام القوانين التنظيمية المتعلقة بكل من الجماعات ومجالس العمالات والأقاليم والجهات. إلا أن هذه الفئة، ظلت تشتكي من تجميد أوضاعها الإدارية والمهنية والمالية، لما يزيد عن عشرين سنة، وجعلها تشعر بالحيف والغبن، مقارنة بباقي الموظفين، حيث تعتبر أن المرسوم رقم 2.10.453 الصادر بتاريخ 29 أكتوبر 2010 القاضي بحذف السلاليم من 1 إلى 4 والمرسوم رقم 2.14.417 الصادر بتاريخ 24 يونيو 2014 المغير والمتمم للمرسوم رقم 2.10.453 القاضي بإحداث السلم 6، وكذلك الشأن اليوم بحذف السلم 7، استفادوا – من هذه المراسيم- الأعوان الذين تمت ترقية وتسميتهم في درجة مساعدين تقنيين، في الوقت الذي بقيت الوضعية الإدارية والمهنية للكتاب الإداريين مجمدة، وتم الاكتفاء بتسميتهم مساعدين إداريين، علما أنهم حاصلين على دبلومات من مراكز التكوين الإداري والتقني وفي تخصصات مختلفة كما سبقت الإشارة إلى ذلك، تؤهلهم إلى إعادة ترتيبهم في الدرجة والرتبة. لذلك، نسألكم عن التدابير والإجراءات التي ستتخذونها لإنصاف هذه الفئة، وإعادة ترتيبها في درجات ورتب إدارية جديدة، طبقا لما تخوله لها الشواهد المحصل عليها من مراكز التكوين الإداري والتقني التابع لوزارة الداخلية؟ ثم ما هي الإجراءات التي ستتخذونها لترتيب الآثار المهنية والمالية لهذه الوضعية؟
وتفضلوا، السيد الوزير المحترم، بقبول خالص تحيات الاحترام والتقدير.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

رشيد حموني